

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية للفحوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

١٤٢٩

رقم التبليغ:

٢٠١٦٨٧ ٢١

بتاريخ:

١٤٨١٧

ملف رقم:

## السيد الأستاذ الدكتور / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

تحية طيبة وبعد . . .

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٩٢) المؤرخ ٢٠١٢/٢/٢٦، بشأن النزاع القائم بين مركز البحوث الزراعية ومحافظة أسوان لإلزام الأخيرة رد قطعة الأرض البالغ مساحتها (٢١) س، (١) ط، (٥٩) ف الكائنة بزمام مركز كوم أمبو محافظة أسوان لمركز البحوث الزراعية، وكذا إلزامها أداء ريع هذه المساحة بدءاً من ٢٠٠٣/٥/٢١ .  
وحascal الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ممثلة في مركز البحوث الزراعية قامت بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣ بشراء قطعى أرض بالحوضين رقمي (٢١٧)، و(١٣) بمساحة (١) س، (٨) ط، (٢٩٦) ف للأولى، (٧) س، (١٩) ط، (٨٨) ف للثانية بزمام كوم أمبو والسبيل بمركز كوم أمبو بمحافظة أسوان من شركة وادى كوم أمبو، وتم تسليمها لمشروع التخطيط الإقليمي بالمحافظة المذكورة. وبتاريخ ١٩٧١/١٢/١٤ أعاد المشروع المذكور القطعتين سالفتي الذكر لمركز البحوث الزراعية عدا مساحة (٢١) س، (١) ط، (٥٩) ف طلبت المحافظة الاحتفاظ بها لصالح المشروع المشار إليه لاستغلالها في جاريه، ووافق وزير الزراعة على تخصيصها لمشروع آنف البيان مقابل أن يؤدى المركز تعويضاً يعادل سبعة أمثال الضريبة، وظل هذا المشروع منتقعاً بهذه المساحة إلى أن تم إلغاؤه في ٢٠٠٣/٥/٢١ حيث قرر محافظ أسوان نقل العاملين بالمشروع إلى ديوان عام محافظة أسوان، وقام بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٧ بتسليم المساحة المشار إليها



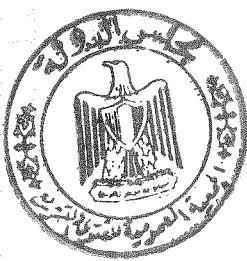
لصندوق الخدمات والتنمية المحلية التابع لمحافظة، وطلب من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ الموافقة على حلول هذا الصندوق محل مشروع التخطيط الإقليمي آنف الذكر بالشروط والمقابل المتفق عليه لاستغلال المساحة سالفه البيان، وقد وافقت الوزارة على ذلك شريطة أن يتم تحديد المقابل طبقاً للأسعار السائدة بالمنطقة وهو ما رفضته المحافظة وأصرت على أن يكون المقابل طبقاً لما سبق الاتفاق عليه مع مشروع التخطيط الإقليمي، وهو ما لم يقبله مركز البحوث الزراعية حيث أبدى حاجته لهذه المساحة لاستكمال الأنشطة البحثية بمحطة بحوث كوم امبو، وطلب من المحافظة تسليمها المساحة سالفه الذكر غير أنها رفضت.

وإذاء ما تقدم طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلساتها المعقودة في ٣٠ من نوفمبر عام ٢٠١٦ الموافق ١ من شهر ربیع الأول عام ١٤٣٨ هـ؛ فتبين لها أن المادة (٨٧) من القانون المدني تنص على أن: "١- تعتبر أموالاً عاملة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عاملة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص. ٢- وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم"، وتنص المادة (٨٨) منه على أن: "تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها لمنفعة العامة وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال لمنفعة العامة"، وتنص المادة (١٤٧) منه على أن: "١- العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون. ٢- ...، وتنص المادة (١٤٨) منه على أن: "١- يجب تنفيذ العقد طبقاً لما استمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية...، وتنص المادة (١٥٠) منه على أن: "١- إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين."

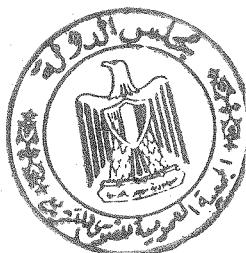
.٢-..."

كما تبين لها أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٢٥) لسنة ١٩٧١ بإنشاء مركز البحوث الزراعية تنص على أن: "تشأ هيئة عامة تمارس نشاطاً علمياً تسمى (مركز البحوث الزراعية) تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الزراعة"، وأن المادة (٢) منه تنص على أن: "يهدف مركز البحوث الزراعية إلى تنمية الثروة الزراعية عن طريق إجراء البحوث والدراسات في شتى الميادين المتعلقة بالأراضي والمياه والحاصلات الحقلية



والبستانية ومنتجاتها، والآفات والأمراض التي تصيب الحاصلات الزراعية والإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية والهندسة الزراعية، والاقتصاد الزراعي وغير ذلك مما يؤدي إلى النهوض بالإنتاج الزراعي وفق خطة التنمية المقررة في قطاع الزراعة . وفي سبيل ذلك يتولى المركز الاختصاصات الآتية: (١) .. (٥) - إدارة جميع محطات البحوث والتجارب الزراعية وما يتبع المركز من مزارع وإجراء التجارب في الوحدات الزراعية ولدى الهيئات الأخرى والزراعة. (٦)...، وأن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٣ في شأن مركز البحوث الزراعية تنص على أن: "مركز البحوث الزراعية مؤسسة علمية وإرشادية في حكم القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الزراعة، ويهدف المركز إلى تمية الثروة الزراعية عن طريق إجراء البحوث والدراسات في شتى الميادين المتعلقة بالأراضي والمياه والقطن والحاصلات الحقلية والبستانية ومنتجاتها وبحوث المحاصيل السكرية والآفات والأمراض التي تصيب الحاصلات الزراعية ووقاية النبات والإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية والهندسة الزراعية الآلية والاقتصاد الزراعي والإرشاد الزراعي وغير ذلك مما يؤدي إلى النهوض بالإنتاج الزراعي وفق خطة التنمية المقررة في قطاع الزراعة وله في سبيل ذلك الاختصاصات الآتية: ... ٥ - الإشراف على إدارة جميع محطات البحوث الزراعية وما يتبع المركز من مزارع...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وفقاً لما استقر عليه إفتاؤها - أن العقارات والمنقولات المملوكة للدولة، أو للأشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة لمنفعة العامة سواء بالفعل، أو بمقتضى قانون، أو مرسوم، أو قرار من الوزير المختص تدخل في نطاق المال العام، وأن تلك الأموال العامة لا يجوز التصرف فيها، أو الحجز عليها، أو تملكها بالتقاسم، وتحول طبقاً لحكم المادة (٨٨) من القانون المدني سالف الذكر إلى أملاك خاصة للدولة فتخرج عن نطاق أحكام الأموال المخصصة لمنفعة عامّة، وتخضع لأحكام المنظمة لأملاك الدولة الخاصة بزوال تخصيصها لمنفعة العامة، سواء أتم ذلك بقانون، أو بقرار من رئيس الجمهورية، أو من الوزير المختص، وكذلك بزوال تخصيصها بالفعل بأن يقف استخدامها في الغرض العام الذي كانت مخصصة له، وأيضاً بانتهاء هذا الغرض، وإذا كان الأصل في أمر الانتفاع بالمال العام إنما يكون دون مقابل إلا أنه استثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أعد له مقابل،

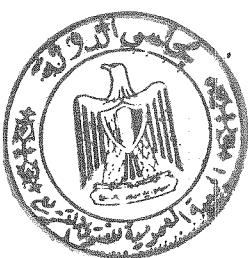


شريطة أن يكون أداء هذا المقابل رهيناً بموافقة الجهة المستفيدة، ولا يُعد هذا الاتفاق تأثيراً بل هو عقد انتفاع بالمال العام تطبق عليه القواعد العامة في العقود من ضرورة الالتزام بما انعقدت عليه إرادة الطرفين.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أيضاً، أن المشرع استثنى أصلًا عاماً من أصول القانون ينطبق بالنسبة للعقود المدنية، أو الإدارية على حد سواء مقتضاه أن العقد شريعة المتعاقدين، وأنه لا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التي يقرها القانون، وأن تفيذه يجب أن يكون طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، فالعقد لا يعود أن يكون توافق إرادتين بإيجاب وقبول لأشياء، أو تعديل التزامات تعاقدية تقوم على التراضي بين طرفين فما تلاقت عليه إرادتهما طبقاً لبنود العقد أو ما طرأ عليها من تعديلات بإرادتهما المشتركة، أو ما اتفقا عليه بشأن أي خلاف في تفسير أي من بنوده يقوم مقام القانون بالنسبة لطريقه، ما لم يخالف هذا الاتفاق الأحكام الامرية المنصوص عليها في القانون التي قدر لها المشرع بطلان جميع ما يخالفها من اتفاقات، أو شروط.

وحيث إنه لما كان ذلك، وكانت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قد قامت عام ١٩٦٦ بشراء قطعى الأرض المشار إليها من شركة وادى كوم أبو لتنفيذ مشروعاتها التي تهدف إلى رفع الإنتاج الزراعي بمحافظة أسوان، وتم تسليمها لمشروع التخطيط الإقليمي بمحافظة أسوان لتحقيق هذا الغرض، وظل المشروع المذكور منتفعاً بهذه المساحة حتى عام ١٩٧١ حيث تم تسليمها بموجب محضر اللجنة المشكلة لتسليم الأرض من مشروع التخطيط الإقليمي، عدا مساحة (٢١) س، (١) ط، (٥٩) ف طلب المشروع المذكور الاحتفاظ بها وتخصيصها له لاستغلالها في تجاريه مع التزامه أداء تعويض نقدى يعادل سبعة أمثال الضريبة عن كل فدان سنويًا لقاء حصوله على م inconsolable التجارب القائم بالأرض، وهو ما وافقت عليه وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، واستمر المشروع في الانتفاع بالمساحة المشار إليها وسداد التعويض النقدى سالف الذكر حتى تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢١ حيث قررت محافظة أسوان إلغاء مشروع التخطيط الإقليمي المذكور ونقل العاملين به إلى ديوان عام المحافظة، وكذا نقل تبعية مساحة الأرض آنفة الذكر إلى صندوق الخدمات والتنمية المحلية التابع لها دون الرجوع للجهة مالكة الأرض.

وحيث إنه بإلغاء مشروع التخطيط الإقليمي بمحافظة أسوان وزواله ينتهي تخصيص المساحة المشار إليها والتي خصصت في الأصل لتنفيذ الأغراض الذي أنشئ من أجلها هذا المشروع، ومن ثم كان لزاماً



على المحافظة إعادة المساحة المذكورة إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ممثلة في مركز البحوث الزراعية. كما يتعين عليها أيضًا سداد تعويض للمركز المذكور عن الانتفاع بهذه المساحة بدءاً من تاريخ انتهاء مشروع التخطيط الإقليمي المشار إليه بما يعادل سبعة أمثال الضريبة عن كل فدان طبقاً لما سبق الاتفاق عليه مع المشروع الذي تقرر إلغاؤه، وإذ لم تلتزم المحافظة بذلك خروجاً من جانبها عن صحيح أحكام القانون واجبة الاتباع، ومن ثم يتعين إلزامها ذلك.

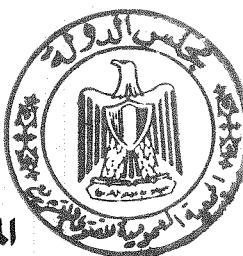
### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى إلزام محافظة أسوان رد قطعة الأرض محل النزاع إلى مركز البحوث الزراعية، وإلزامها كذلك أن تؤدى للمركز تعويضاً يعادل سبعة أمثال الضريبة عن كل فدان سنوياً عن الفترة من تاريخ إلغاء المشروع حتى تاريخ رد الأرض، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢٠١٦/٩٤

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
*إسمه*  
المستشار/  
نائب الأول لرئيس مجلس الدولة  
مختار  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس  
المكتب الفني  
*إسمه*  
المستشار/  
نائب رئيس مجلس الدولة  
مختار  
نائب رئيس مجلس الدولة

معتز/